

Distr.
GENERAL

A/52/254
S/1997/567
21 July 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن
السنة الثانية والخمسون

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
البنود ٨١ و ١١٢ و ١١٤ من جدول الأعمال المؤقت*
صيانة الأمن الدولي
القضاء على العنصرية والتمييز العنصري
مسائل حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين
العام من الممثل الدائم لألبانيا لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية ألبانيا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى مكتب الأمين العام ويشرفها أن ترفق طيه رسالة موجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية جمهورية ألبانيا، السيد أريان ستاروفا. وتتشرف البعثة الدائمة لجمهورية ألبانيا لدى الأمم المتحدة كذلك بأن تطلب تعميم الرسالة المذكورة أعلاه بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، تحت البنود ٨١ و ١١٢ و ١١٤ من جدول الأعمال المؤقت، ومن وثائق مجلس الأمن.

المرفق

رسالة مؤرخة ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية ألبانيا

أكتب إليكم بشأن مسألة ملحة أثارت قلقاً عميقاً لدى الأمة الألبانية بأسرها. فأكثرت من أسبوع صار أبناء ألبانيا في بعض مدن وبلديات جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة هدفاً لقمع وحشي واسع النطاق على يدي القوات العسكرية وقوات الشرطة وللعنف المنظم. ومنذ ٩ تموز/يوليه، ظلت مدن تيتوفا وغوستيفار، وديبرا وبلديات هامة أخرى مثل كومانوفا وليكوفافا، التي يتألف معظم سكانها من الألبانيين، تتعرض لوجود عسكري لم يسبق له مثيل ويعاني سكانها من سوء المعاملة. ولقد ظلت القوات العسكرية والقوات الخاصة المقدونية تستخدم هراواتها وأسلحتها النارية بصورة عشوائية في هجمات تشنها على المواطنين الألبانيين الذين تجمعوا للاحتجاج السلمي على قرار اتخذ منذ عهد قريب من قبل برلمان مقدونيا. ووفقاً لما جاء في التقارير قتل بعض الألبانيين وأصيب مئات منهم بجروح، معظمهم بجروح خطيرة. وتعرض حوالي ٥٠٠ من الألبانيين للاعتقال أو الاحتجاز، وجرى تعذيب معظم هؤلاء بينما كانوا رهن الاحتجاز. كما قامت السلطات المقدونية بإلقاء القبض على بعض المسؤولين المنتخبين في البلديات الألبانية.

ولقد سبق هذا التدخل الوحشي باستخدام العنف بإزالة العلم الألباني الوطني من مباني بلديات بعض المدن، إثر قيام البرلمان المقدوني باعتماد قانون بشأن استعمال الأعلام. وخلال هذه التدخلات شنت غارات على مكاتب البلديات من قبل القوات الخاصة، مما أدى إلى تحطيم معدات وتمزيق وثائق.

إن جمهورية ألبانيا تدين هذا الفعل الوحشي الذي لم يسبق له مثيل ضد جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وإن حكومة ألبانيا لعلى يقين من أن استخدام العنف على هذا النطاق الكبير ضد المدنيين العزل من السلاح إنما يشكل تدبيراً متعمداً ضد سكان ألبانيا في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن هذه الأفعال الوحشية التي تنطوي على العنف ارتكبت من قبل عدد كبير من القوات العسكرية ورجال الشرطة المدججين بالسلاح والمزودين بالمعدات عقب اعتماد القانون المتعلق باستخدام الأعلام بساعات فقط. وإن هذا القانون لم يبدأ سريانه حتى الآن. إذ وفقاً لدستور مقدونيا فإن مثل هذا القانون لا يدخل حيز النفاذ إلا بعد مرور ثمانين يوماً من اعتماده. إن استخدام القوة بهذه الصورة الاستثنائية والمفرطة ضد متظاهرين مدنيين ألبانيين، وهو أمر غير مبرر، إنما يشكل استعراضاً متعمداً للقوة. والغاية منه هي قمع أي محاولة سلمية وديمقراطية للمطالبة بالمساواة والعدالة للسكان الألبانيين. إن هذه التدابير المقدونية إنما اتخذت في سياق من التمييز الموجه ضد السكان الألبانيين. فلقد قامت السلطات المقدونية بإحباط تطلعات الألبانيين للتعليم باللغة الألبانية، وهو حق معترف به في

الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. بصورة فظة، فهي لا تزال تحظر التعليم الجامعي بلغة الأم بالنسبة للألبانيين.

إن ألبانيا والألبانيين يحاولان الإسهام في السلم والاستقرار في منطقة البلقان التي لا تزال تشهد الاضطرابات، ولكن لا يمكن للاستقرار الدائم أن يقوم على اعتبارات غير منطقية تضرير بما للألبانيين من اهتمامات حيوية بالمساواة والسلم والعدالة.

إن استخدام العنف منذ عهد قريب ضد الألبانيين في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة بهذه الصورة المفترطة وغير المبررة إنما يشكل ضربة خطيرة للجهود الرامية إلى تعزيز الاستقرار الإقليمي. ومن الضروري أن يكون مفهوماً أن إدماج الألبانيين إدماجاً تاماً واشراكهم على قدم المساواة في حياة ذلك البلد يعد مسألة ذات أهمية حيوية لاستقرارها بصورة دائمة بل ولوجود جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في حد ذاته.

لذلك فإن حكومة ألبانيا تعرب عن قلقها إزاء عدم المبالاة التي يبديها المجتمع الدولي إزاء استخدام العنف منذ عهد قريب ضد الألبانيين في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. إذ ينبغي أن يتوقع من الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المعنية بالأمر أن تدين الإفراط في استخدام العنف ضد الألبانيين.

لهذا فإنني أطلب إليكم الإعاز إلى قائد قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي (UNPREDEP) لأن يقدم إليكم تقريراً شاملاً عن الأحداث الوحشية التي وقعت مؤخراً في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وبعد استعراض هذا التقرير فإن الأمل يحدوني في أن تقدموه سيادتكم إلى مجلس الأمن مشفوعاً بتوصياتكم.

وأود كذلك أن أحث مجلس الأمن على إيضاح بعثة إلى جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة تتألف من أعضاء وممثلي الدول التي ساهمت بقوات في قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي من أجل الوقوف على الحالة بشكل مباشر. ونتوقع من مجلس الأمن أن يواصل الاضطلاع بمسؤولياته في هذه المنطقة.

(توقيع) أريان ستاروفا
وزير خارجية ألبانيا
